جامعة تكريت
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم الجغرافية
المرحلة الرابعة

جغرافية العراق

عنوان المحاضرة (6)

(السكان والخصائص السكانية في العراق)

تدريسي المادة : م.م. مروان مبدر ناجي

السكان والخصائص السكانية في العراق

تأتي أهمية دراسة الجانب السكاني في العراق من كون هذا الجانب هو الذي يؤدي الأثر الفاعل في التنمية الاقتصادية ، ذلك لأن درجة استثمار الموارد الطبيعية وتحويلها إلى موارد اقتصادية تتوقف على قدرة هذا العامل.

إذ يبرز نشاط السكان كعامل مهم من خلال استثمار الطاقات التي تبرز آثارها في الوحدة الإنتاجية ، الأمر الذي يحدد في النهاية مقدار الدخل القومي ونوع المستوى الاقتصادي العام.

فالإنسان هو الذي يؤدي النشاط الفاعل في تطوير مصادر البيئة الطبيعية المكونة من الأرض والماء والمناخ والمعادن والنبات الطبيعي والقوى الطبيعية الأخرى وتسخيرها ثم تحويلها بوساطة مجهوده الفعلي والفكري والفني الذي يتمتع به دون سواه من المخلوقات الحية الأخرى ، والبرهان على ذلك اثر الإنسان في ذلك هو الاختلاف في أنماط الحياة ومظهر الحضارات بين المجتمعات المعاصرة التي قطعت شوطا بعيدا في مستوياتها العلمية والفنية وبين تلك التي لا تملك من هذه المظاهر شيئا أو التي تملك البعض منها . ودراسة السكان من الأمور المهمة في معرفة قوة الدولة وإمكانية تسخير طاقتها نحو ميادين الحياة وهذا مهم بالنسبة للعراق ولاسيما ما يتعلق بدراسة نمو السكان ففي البحث بالإحصاءات القديمة المتعاقبة كان الباحث يجد صعوبة كبيرة في الحصول على البيانات السكانية ، وهذا ناتج عن الخضوع لسلطات اجنبية مختلفة ذات إدارة ضعيفة لا تكترث كثيرا بشؤون سكان الإقليم لذلك أصبح من الصعب الحصول على البيانات السكانية أما لعدم وجود إحصاءات أو إن الأرقام تخمينية إن عدد السكان وتوزيعهم الجغرافي وتركيبهم العمري وتطورهم الاقتصادي وتراثهم الحضاري كلها عناصر مهمة تسهم في بناء كيان الدولة من هنا تبرز اهمية التعدادات السكانية و دراسة خصائص سكان العراق.

التعدادات السكانية في العراق :

يرجع تاريخ التعدادات في العراق إلى بداية القرن العشرين ،إذ حاولت السلطات العثمانية إحصاء نفوس القصبات عن طريق تأسيس عدد مما يسمى بدوائر النفوس في المدن الكبرى أو تخصيص سجلات لهذا الغرض، وبعد إن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها عام ١٩١٨ جرت محاولات الانكليز لتعداد السكان عن طريق احصاء عدد الدور في كل مركز مدني ، ومعدل سكان كل دار أما عدد سكان الأرياف . فقد كان على أساس الضرائب المستحصلة من السكان وكانت النتيجة (٢٨) مليون نسمة.

الأسباب التي أدت إلى عدم دقة الإحصاءات.

وفي ضوء المعلومات المذكورة أنفا يمكن تلخيص الأسباب التي أدت إلى عدم دقة الإحصاءات السابقة بما يأتي :-

1- إن السبب الأول هو رواج الفكرة القديمة التي كانت موجودة لدى معظم السكان ولاسيما سكان الريف ، والتي فحواها إن الحكومة تقوم بالتعداد لغرض جباية الضرائب منهم ، أو لأخذ الأشخاص المتخلفين إلى الخدمة العسكرية الإلزامية وهي فكرة تعود إلى زمن العهد العثماني لذلك كانوا يمتنعون عن التسجيل أو يدلون بمعلومات مغلوطة ولذلك كانوا يسجلون الذكور إناثا أو يسجلون الأعمار على غير حقيقتها أو إنهم يسجلون بعض أفراد العائلة ويتركون البعض وغير ذلك من المعلومات الأخرى.

2-السبب الثاني يتعلق بجهل بعض المواطنين وقلة وعيهم للغرض الحقيقي من التعداد وبسبب ذلك يمتنع الكثير منهم عن التسجيل

٣- إن الكثير من القرويين كانوا يجهلون أعمارهم وكثيرا ما كان القروي يربط ولادته بحادث من الأحداث التاريخية المحلية من هنا ظهر عدم التوازن الطبيعي بين عدد الذكور والإناث .

4- هنالك مشكلة البدو، وهي الفئة التي كانت تمتنع من الإدلاء بالمعلومات الحقيقية الخاصة بالتعداد الأمر الذي اضطر السلطات المسئولة إلى الاكتفاء بالتخمين وهي طريقة تقليدية لا تعطي الأرقام الحقيقية عن السكان.

والواقع انه عند دراستنا لنمو سكان العراق نلاحظ انه خلال الحقبة الواقعة مابين ١٩٣٤-٢٠١٩ وهي مدة تبلغ (٩٠ سنة) إن عدد السكان اخذ بالزيادة التدريجية ولكن نسبة الزيادة في الخمس والعشرين سنة الأخيرة كانت أكبر إذ تفوق أكثر من ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل ذلك ، وإذا ما دققنا الأسباب وجدنا أنها حصيلة :-

1- تحسن أوضاع السكان الاقتصادية والصحية والاجتماعية والثقافية على الرغم من الظروف الصعبة التي مرت على العراق

ب- إن الزيادة في عدد السكان من التعداد الأخير معناه زيادة في الولادات على الوفيات وهذا ما يسمى بالزيادة الطبيعية توزيع السكان وكثافتهم :

ينبغي في هذا المجال إن نشير إلى حقيقة هي إن بمقدور العراق استيعاب أضعاف العدد الحالي من السكان إذ إن العدد الحالي قليل بالنسبة إلى وفرة موارده الطبيعية خاصة إذا تمكن من استثمار موارده المانية والمعدنية وتأميم ثروته النفطية إلا إن توزيع السكان في العراق يمتاز بتباينه حيث يمكن تحديد ثلاث مناطق لتوزيع السكان. ثاتي منطقة السهل الرسوبي بالمرتبة الأولى حيث يتركز اغلب سكان العراق في هذه المنطقة التي تشغل حوالي ١/٥ من مساحة العراق ويأتي توزيع السكان في هذه المنطقة نظرا لما يتمتع بها من خصائص طبيعية واقتصادية فهي تضم حوالي ٢/٣ سكان العراق وقدر معدل كثافة السكان فيها حوالي ٣٠٠ نسمة /كم2، وعليه فان السهل الرسوبي يضم أكثر المحافظات العراقية كثافة بالسكان وأكثر المناطق الزراعية توطنا قياسا بالمناطق الأخرى

٢ - في حين تحتل المنطقة الجبلية وشبه الجبلية من العراق حوالي ٢٠ من مساحة العراق وهي تأتي بالمرتبة الثانية من حيث توزيع السكان وتعد الأجزاء الشمالية من المنطقة المتموجة والأجزاء الجنوبية من المنطقة الجبلية من أكثر الجهات ازدحاما بالسكان وخاصة المناطق المحصورة بين خطي المطر ٤٠٠-٧٠٠ ملم. وهي كمية كافية لقيام الزراعة وتشغل هذه المناطق حوالي ١/٤ سكان العراق.

3- في حين تحتل الهضبة الصحراوية التي تمثل زهاء ٦٠% من مساحة العراق الكلية المرتبة الأخيرة حيث لا يزيد عدد سكان العراق نظرا للظروف الطبيعية المتمثلة بجفاف الهضبة

الغربية التي تخلو من السكان باستثناء بعض مناطق الواحات التي تمثل مراكز تجمع سكاني مثل كبيسة والرحالية وعين تمر وكذلك مناطق النخيب والسلمان والزبير وسفوان.

ارتفعت الكثافة العامة في العراق تبعا لزيادة اعداد السكان ، فبينما كانت الكثافات العامة (٢,٢ نسمة (كم 2) عام ١٨٠٠ نراها تصل إلى (٣٧,٦ نسمة / كم 2) عام ١٩٨٧ والى (٤٤,٨ نسمة / كم 2) عام ١٩٩٤ والى (٥٦ نسمة كم2) عام ٢٠٠٨ ومع ذلك فهي قليلة إذا ما قورنت بكثافة السكان في الدول مجاورة والدول العالم الأخرى وارتفعت الى ٩٢,٠ نسمة كم عام ٢٠١٩.

العوامل الطبيعية:

تتمثل هذه العوامل بالموقع الجغرافي ونوع التركيب الجيولوجي والطبوغرافي للإقليم ونوع المناخ السائد ونوع الترب ومدى صلاحيتها للإنتاج الزراعي إضافة إلى مدى توفر المياه ولاسيما انهار دجلة والفرات التي مثلت دائما عاملا بارزا في جذب السكان حيث يلجا اغلبهم للعيش بالقرب من الأنهار والجداول وقد لعبت هذه العوامل ولاسيما الأنهار الدور الرئيسي في جذب أنواع الاستيطان الريفي والحضري على امتداد الطرق النهرية ، ولاسيما منطقة السهل الرسوبي الذي يظهر في وسط العراق وجنوبه.

العوامل البشرية :

ذوتتمثل بطرق النقل ووسائلها وتطورها والعوامل الإدارية والوظيفية للمستقرات ، والبعد التاريخي للاستيطان ومستوى أنظمة الري والمستويات الحضارية للسكان، فأينما وجدت الوظائف التجارية والصناعية والإدارية والدينية والخدمية والسياسية تركز السكان وكذلك الحال بالنسبة لتوفر مصادر المياه وتوفر التربة الخصبة حيث يتوفر السكان من الريفيين.

وعموماً تمثل المدن التي تتفرع منها طرق النقل ولاسيما المدن الكبرى أو مراكز المحافظات ونسبة ليست قليلة من مراكز الاقضية ، مراكز استقطاب سكاني مقارنة مع الريف وهنا نجد عدة أنماط للتوزيع السكاني منها .

١- النمط الشريطي مع الأنهر والروافد والفروع

٢ -النمط المتجمع حول بعض المدن مثل بغداد.

3- النمط المنتشر كما هو الحال في المنطقة الجبلية

4-النمط المبعثر كما في المناطق الصحراوية خاصة في مناطق البادية والهضبة الصحراوية

كما يؤثر العامل التاريخي وطرق النقل تأثيرا أساسيا في التباعد بين المستقرات أي إن التجمعات البشرية تتأثر بطبيعة التضاريس التي تختلف في المنطقة الجبلية عن شبه الجبلية والسهلية والصحراوية والتي تكون كل منطقة منها إقليما طبيعيا يتكامل ويتفاعل مع الأقاليم الأخرى مكونة دولة العراق

التركيب السكاني :-

ويقصد بالتركيب السكاني الخصائص التي يمكن قياسها وتشمل العمر والنوع والحالة الزوجية وحجم العائلة بين المناطق الحضارية والريفية ، ومن اهم الخصائص الواجب دراستها بهذا الشأن ضمن إطار التركيب السكاني هي :

1 - التركيب العمري والنوعي للسكان.

2- التركيب الاقتصادي

١ - التركيب العمري والنوعي للسكان :

أن دراسة التركيب العمري للسكان في من أهم العوامل الديموغرافية لأنها توضح ملامح المجتمع ذكورا وإناثا وتحدد فنات السكان التي تنهض بأعباء الإنتاج وإعالة بقية أفراده ويلاحظ من دراسة فئات العمر إن المجتمع العراقي شاب فتي بأعمار سكانه ،إذ إن نسبة صغار السن الذين تتراوح اعمارهم اقل من سنة (١٥) تقع في حدود %٤٥ عام ٢٠١٩ و هذه الفئة تكون قاعدة عريضه لهرم السكان في حين إن نسبة كبار السن من مجموع السكان تصل إلى ٣,١%.

وعند دراسة السكان من الناحية العمرية اتفق الباحثين على تقسيمهم إلى ثلاث فئات:- لفئة صغار السن (دون ١٥ سنة) : وتتصف هذه الفئة بأنها غير منتجة مستهلكة وتُعدّ هذه الفئة هي الضمان الوحيد لمستقبل سكان العراق، كما إن مثل هذه الأعمار لا تسهم في حركة الهجرة فضلا عن أنها من أكثر الفئات تأثيرا بعاملي الولادات والوفيات وقد بلغت هذه الفئة من سكان العراق ٤٥% خلال عام ٢٠١٩ . ب فئة متوسطي السن (١٥ - ٦٥ سنة) : وهي الفئة المنتجة الداخلة في عمر العمل والتي تتحمل أعباء إعالة الفنتين الأولى والثالثة وقد بلغت بنسبة هذه الفئة في العراق ٥% خلال عام ٢٠١٩ .

ج- فئة كبار السن (٦٥) فاكثر) : وتعد هذه الفئة مستهلكة عموماً وذلك مثلها مثل فية صغار السن وتبلغ نسبة هذه الفئة من سكان العراق ٣.١% .

2 - التركيب الاقتصادي للسكان :

تعد دراسة التركيب الاقتصادي للسكان من العناصر المهمة في در دراسية سكان الدولة لأنها تحدد الملامح الأساسية للنشاط الاقتصادي وتعد دراسة التركيب الاقتصادي مكملة لدراسة تحليل حجم القوى العاملة واختلافاتها الجنبية (النوعية) والعمرية.

ويقصد بأنماط التركيب الاقتصادي للقوى العاملة تقسيمها إلى قناتها الرئيسة الثالث

وهي النشاط الاقتصادي والمهنة والحالة العملية وفي العراق ينس النشطين اقتصاديا ٤٥% من مجموع سكان العراق) وهي قوة بشرية كبيرة في الإنتاج الاقتصادي وفق دلالات عديدة منها توفر الأيدي المعاملة ما المتنوعة ، ولكن لا يشكل السكان في مين العمل جميع القرى الحالة السكان النشطون اقتصاديا) لان حجم القوى العاملة اقل من حجم السكان في من العين الان الكثير منهم لا يحتسب ضمن القرى العاملة مثل الطلبة وربات البيوت.

الهجرة من الريف وأثرها في زيادة سكان المدن :-

ذتعرف الهجرة بأنها انتقال السكان من أماكن إقامتهم إلى أماكن أخرى بقصد الاقامة الدائمة منها وهي على نوعين هجرة داخلية وهجرة خارجية ، وما يهمنا هنا هو الهجرة الداخلية بغض النظر عن المسافة المقطوعة سواء كانت قصيرة أم متوسطة ام طويلة فردية كانت أم جماعية وكما هو الحال في غالبية أقطار العالم شهد العراق ومازال يشهد هذا النوع من الهجرة الريفية إلى المدن ، وقد بدأت معالم الهجرة نحو المدن مرافقة لتأسيس الدولة العراقية الحديثة.

إلا إن الزيادة الملموسة في سكان المدن العراقية ظهرت بعد عام ١٩٣٠ حيث ارتفعت نسبتهم عن %٢٥ الى ٣٦% من المجموع العام للسكان خلال المدة من ١٩٣٠ - ١٩٠٧ ثم وصلت النسبة إلى ٤٤% عام ١٩٦٥ ، بينما كانت نسبة الريف والبدونحو ٥٦% ، ثم استمر هذا النمو في سكان المدن حتى وصلت نسبتهم سنة ١٩٧٧ الى ٦٣,٥% لسكان المدن و

٣٦,٥% لسكان الريف والبادية، وإذا أردنا إن نعلل أسباب ارتفاع سكان المدن بعد عام ١٩٣٠ فانه بلا شك يعود إلى:

1- عامل الزيادة الطبيعية للسكان بصورة عامة وسكان المدن بصورة خاصة لأنها هي المراكز الرئيسية لتجمعات سكان العراق. .
2- عامل الهجرة الداخلية لاسيما الهجرة من الريف إلى المدن، لقد زادت الهجرة من الريف إلى المدن بعد الثلاثينيات من القرن الماضي ثم ازدادت عام ١٩٤٠ وأخذت تتصاعد بعد الأربعينيات مصاحبة للتنمية الاقتصادية التي تركزت مشاريعها في المدن.

إن المجتمع الريفي يتصف ببعض الخصائص التي تميزه عن السكان الحضر منها :

١- صغر حجم المراكز الريفية قياسا بحجم المدينة .

٢- قلة عدد سكان المراكز الريفية .

3- انخفاض المستوى الثقافي والاجتماعي والمعاشي قياسا بالمدينة.

٤- سيطرة الزراعة كمهنة في الريف مقابل تنوع المهن في المدينة.

5- عدم انتظام ساعات العمل في الريف قياسا بالمدينة، لهذا تميز الريف بوجود البطالة الموسمية مع وجود بطالة مقنعة سببها وجود ايدي عاملة أكثر من حاجة العمل الزراعي.

6- الاستغلال والمعاملة السيئة التي كان يلقاها الفلاح من ملاكي الأرض والإقطاعيين ولاسيما مناطق زراعة الرز في الاهوار ، وذلك قبل تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي.

7- سوء الحالة الصحية وخصوصا انتشار أمراض البلهارزيا والملاريا والتدرن الرئوي والروماتزم وغيرها.

8- حاجة الصناعة إلى اليد العاملة في المدن الكبرى ، وذلك نتيجة لتطور الحالة العمرانية وبمعنى أخر تطور التنمية الاقتصادية ولاسيما النشاط الصناعي والخدمي مما أدى إلى إن تصبح هذه المدن مراكز جذب للريفيين المحرومين من فرص العمل والكسب والخدمات. .

9- انتشار وسائل التوعية بين الفلاحين ومنها أخبار المدن المشوقة وسهولة الحياة وتوافر العمل ، كل هذه الوسائل دفعت الريفي إلى إن ينزح إلى المدن تاركا الريف .

أما وسائل العلاج لحل مشكلة الهجرة والنتائج السلبية المترتبة عليها فهي تتم عن طريق إتباع سياسة من شانها إصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية المتردية في الريف وتحويلها إلى مستوى أفضل وذلك عن طريق :-

١- تامين الخدمات العامة في الريف العراقي كالماء الصالح للشرب والكهرباء وتوفير الخدمات التعليمية ورفع المستوى الصحي وإدخال وسائل الترفيه مثل النوادي الاجتماعية والترفيهية وصالات العرض.

٢- إصلاح الأراضي البور، والأراضي الزراعية المالحة، وتوزيعها على الفلاحين وإنشاء مشاريع الري والتي تمثل حجر الزاوية في التنمية الزراعية.

٣- زيادة فرص العمل في المناطق الريفية ليس في مجال الزراعة فحسب بل في خلق فرص جديدة في مجالات صناعية وخدمية مناسبة ، مما سيرفع من دخل الريفيين ، ومن ثم يقلل من جاذبية المدينة ويزيد من انشدادهم إلى أراضيهم.

٤- تطوير الأنشطة الصناعية والسياحية في الريف، وذلك بإقامة الصناعات الزراعية وكذلك تنمية كل ما ينعش السياحة والذي سيتري الريف ويشد سكانه إليه.

٥- اعتماد فلسفة نقل كل مباهج المدينة ومميزاتها إلى الريف على وفق خطة مدروسة متوازنة الأمر الذي سيقلل من حجم الهجرة نحو المدينة.

٦- اعتماد الخطط التنموية الشاملة التي تغطي القطر كله ،ريفه وحضرة مما سيضمن تطورا متناسقا لكل من الريف والمدينة.

7- إنشاء شبكة من الطرق ووسائل النقل الجيدة لربط الريف بمراكز المدن الكبيرة والصغيرة لتسهيل حركة النقل من الريف واليه، لأن هناك الكثير من المحاصيل الزراعية والفواكه ومنتجات الألبان (كالحليب) التي يجب إن تصل إلى الأسواق الاستهلاكية قبل تلفها ، فكلما كانت طرق النقل والمواصلات سهلة ورخيصة اندفع الفلاح نحو الاهتمام بالإنتاج والالتصاق بالأرض ، والإكثار من الإنتاج ومن ثمّ زيادة الأرباح.